أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة.

د. لعلى بن صالح حناشي جامعة الحاج لخضر – باتنة.

ملخص

إن ما يعيشه العالم اليوم من أزمة اقتصادية عامة وشاملة لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في أزمة مالية بالتحديد مهما كان مدلول هذا المصطلح من ضيق أو اتساع, لان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى أزمة فكر بما يحمله هذا المفهوم من دلالات .

إن السبب الجوهري لظهور هذه الأزمة و الأزمات السابقة, واللاحقة إن كتب لهذا النظام البقاء إن لم يكن هناك بديل يخلفه, يرجع في الحقيقة إلى الأسس التي بني عليها الفكر الغربي الليبرالي عموما, هذه الأسس التي تحمل في ثناياها بذور الانهيار, هذه الأسس يمكن استنتاجه مما طرحه المرحوم الأستاذ محمد أسد في كتابه " الإسلام على مفترق الطرق" حيث قال: " إن المدنية الغربية قائمة في أساسها على المدنية الرومانية الوثنية وهي لم تأخذ من النصرانية التي اعتنقتها لأسباب سياسية قاهرة سوى الطلاء الخارجي فحسب".

وقال أيضا وفي نفس السياق: " إن المدنية الغربية لاتجحد الله البتة ولكنها لا ترى مجالا ولا فائدة لله في نظامها الفكري".

فالأزمة إذا ليست أزمة اقتصادية فحسي بقدر ما هي أزمة فكر في الأساس وأزمة حضارة أيضا, لان هذه المدنية قد أسست في الأصل على قواعد وأسس تجافي الفطرة البشرية من جميع النواحي, هذا الجفاء هو الذي قوض أركان الفكر الشيوعي من قبل وهو الآن يأتي على قواعد الفكر الليبرالي الغربي أيضا وصدق الله العظيم إذ يقول: (ولو أنهم أقاموا التوراة و الإنجيل وما أنزل إليهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون) (المائدة, الآية: **66**).

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح العلاقة بين الأسباب يشقيها الاستراتيجي (البعيدة), و التقني المرحلي(القريبة), و ظهور هذه الأزمة التي هزت ومازالت تهز الاقتصاد العالمي, وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة إلى معالجة المحاور التالية:

1- عموميات حول الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

2- أهم مظاهر هذه الأزمة.

3- أسباب الأزمة البعيدة منها والقريبة.

عموميـــات حـــــول الأزمـــــة الاقتصاديـــــة العالميـــــة

1- مفهوم الأزمة المالية وخصائصها :

*** تعريف الأزمة**

– لغة: كلمة – أزمة – مشتقة من فعل أزم أي شدة العض بالفم كله وقيل الأنياب, وقيل أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، وأزم الفرص على فأس اللجام : قبض ، ألازم : القطع بالأنياب والسكين وغيرها . وفي الحديث الشريف : (اشتدي أزمة تنفرجي) قيل : الأزمة السنة المجدبة [1].

أما كلمة اقتصاد لغة : مشتقة من فعل قصد : القصد : استقامة الطريق, قال تعالى : (وعلى الله قصد السبيل) أي تبيين الطريق المستقيم .

والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو مابين الإسراف والتفسير [2] يقول العز بن عبد السلام : الاقتصاد مرتبة بين مرتبتين, ومترلة مترلتين ، والمنازل ثلاثة التقصير في جلب المصالح ، والإسراف في جلبها, والاقتصاد بينهما[3]. قال تعالى :" ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير[4] " فالعالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة ، أما عاص ظالم لنفسه, وأما سابق مبادر بالخيرات، وأما متوسط بينهما مقتصد فيها [5]

– الأزمة اصطلاحا : يمكن إعطاء عدة تعريفات عامة للازمة كالآتي :

الأزمة هي: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد والمنظمات على البقاء ، أو هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة والذي يمكن أن يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إلحاق الضرر بها[6]

- كما يمكن تعريفها على أنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من المؤثرات أو حدوث خلل كبير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن.[7]

وهذا المفهوم للازمة يتفق مع المعنى اللغوي لها ، من وجود الشدة, وكما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تطحن الاقتصاديات الرأسمالية .

– **تعريف الأزمة الاقتصادية:Economies Grises** : بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية, أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما ، أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك). [8]

– هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول ، والأصول إما رأس مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل : الآلات والمعدات ، وإما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل: الأسهم والسندات وحسابات الادخار مثلا ، أوانها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية. [9]

* **خصائـــــــص الأزمـــــــة:** من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول أن الأزمة مهما كانت تتسم بالخصائص التالية :

1– عنصر المفاجأة العنيفة عند انفجارها وان كانت قد يسبقها بعض المقدمات أو الإرهاصات،

2– نقص المعلومة وعدم دقتها : حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ، ولا يعرف حجمها و لا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها, بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة .

3– تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة وعلى صاحب القرار أيضا .

4– فقدان السيطرة : إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته.

5– حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة .

6– غياب الحل الجذري والسريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري ، فضلا عن غياب هذا الحل الجذري أصلا. [10]

7– التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها و أسبابها, وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.

8– الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية: والتي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة تشبه الدوامة التي تدور في فلك يصعب الخروج منه.

*** لمحـــــة تاريخيـــــة لأهم الأزمـــــــات الماليـــــــة العالميـــــــة :**

– أنواع الأزمات المالية :

1– **الأزمات المصرفية :** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع لديه, فيحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك ، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية ، ويحدث العكس أي عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوف من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان[11] .

2– **أزمـــات العملـــة وأسعـــار الصـــرف :** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة وبشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات balance of payments crises [12], وهو يشبه ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا أو ما يعرف بالنمور الأسيوية سنة 1997 .

3– **أزمات أسواق المال حالة الفقاعات:** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة bubble حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة (الحقيقية) على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.

4– *أهم الأزمـــــات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي:

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات ، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة ، وضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول, ومن أهم هذه الأزمات.[13]

أولا – أزمة عام1866:حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس , مما أدت إلى أزمة عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني وتعد هذه الأزمة أول وأقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم .

ثانيا- أزمة الكساد الكبير Great delusion في 1929: والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي عموما والرأسمالي خصوصا, وأقواها أثرا, إذ هبطت الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% فبداية الأمر ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت أن امتدت أثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تتبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية.

ثالثا – أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين: ففي ظل تحرير ا لقطاع المالي والمصرفي, وحرية حركة رؤوس الأموال, توسعت حركة البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث, وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها, كما فعلت المكسيك عام 1982 وتبعها عدد من الدول .

رابعا – أزمة وول ستريت عام1987: إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر1987, والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية, فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول, بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تدهور الدولار في أسواق الصرف .

خامسا– أزمة المكسيك **1994**: لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب نتيجة للارتفاع أسعار الفائدة حيث دخلها خلال الفترة 1990-1993ما يزيدعن90 مليار دولار, ثلثا هذه الاستثمارات تقريبا كانت على شكل استثمارات المحفظة المالية[14]، ونتيجة ارتفاع أسعار الفائدة والذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية التي تقدم بها صندوق النقد الدولي والمتمثلة في خوصصة المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، هذا الوضع أفضى إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة, مما أدى إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعات المكسيك ، ونظرا لاستقرار العلمية المكسيكية (البيزو) نظرا لارتباطها بالدولار توسع الائتمان

المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات, حينها بدا التوقع بحدوث أزمة مالية . ونتيجة لهذه المؤشرات ، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من اجل دعم العملة، لكن وبمجرد تعويم العملة، انخفضت قيمة البيزو ، وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة كما زاد من حدة الأزمة عبء الديون الضخمة التي تطلبت إعادة هيكلة استعجاليه كعنصر أساسي لحل الأزمة .

سادسا– الأزمة المالية عام 1997: شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار التعويم الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها .

سابعا– أزمة فقاعات شركة الانترنت: في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية، بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤسسات ناسداك NASDAQ حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية, مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة عام 2000.

2– تحليـــــل ظاهرة الأزمة الماليـــــــــــــة الحاليـــــــــــــــــة :

يتفق الكثير من المحللين مع المقولة التاريخية والاقتصادية والفلسفية بان التاريخ يعيد نفسه (ذاته) وكذا مقولة أن الأزمات الاقتصادية تعود لتتكرر من جديد وان اختلفت صورا وإشكالا تحمل نفس الأسباب التي يتمثل أهمها في ذلك النقص الحاد في السيولة والانحسار الشديد في الائتمان المصرفي وانعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية من جانب وبين المؤسسات المالية وبعضها البعض من جانب أخر, وعلى الرغم من ادعاء البعض في المعتاد بان تلك الأزمات ما هي إلا أزمات عابرة غير مسبوقة, إلا أن الأمر المؤكد هوان ثمار الأزمات السابقة والحالية تحمل قي طياتها بذورا لازمات أخرى قادمة بما يؤكد تكرار هذه الأزمات وان اختلفت قليلا في مسبباتها ، وان من يدفع الثمن الأكبر في هذه الأزمات هم عادة غير المتسببين فيها ، والأمثلة على ذلك قديمة و متعددة بدءا من أزمة زهرة التوليب الهولندية في القرن السابع عشر ، إلى فقاعة بحر الجنوب في القرن الثامن عشر, مرورا بتدهور السوق الآجلة للقطن في القرن التاسع عشر ، ثم الكساد الكبير في بداية القرن العشرين نتيجة التلاعب بأسواق الأوراق المالية كما لاحظنا من قبل, وما تلى ذلك

من مقامرات مالية مستغلة تلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة دون ضوابط, اعتماد على تدفق الكثير من المدخرات ورؤوس الأموال إلى أوعية مالية غير مساندة لأنشطة إنتاجية ، وذلك بالنظر لمحدودية المجالات الاستثمارية والتي تصنف بالعوائد المتواضعة.

وما حدث بالأزمات السابقة ، هو نفسه ما حدث مع انهيار الأسواق في دول جنوب شرق آسيا في عام 1997 وكذا ما حدث في الربع الأخير من عام 2008 يضاف إليها أزمة الرهن العقاري وما ترتب عليها من أزمة سيولة ، وتوقف عن منح الائتمان, وانعدام الثقة في المؤسسات المالية المختلفة[15]، دون أن يهتم فقهاء الفكر الرأسمالي عموما والفكر الاقتصادي خصوصا إلى أن مشكلة الأزمات المتكررة والتي قد تعصف بالاقتصاد الرأسمالي ومن بعده الفكر الليبرالي لا يمكن حلها في ما يوصف من مسكنات وهي الإجراءات الاستعجالية التي يتم اتخاذها بل الأمر يتعدى ذلك إلى الربا المحرم شرعا في جميع الديانات السماوية ، اليهودية والنصرانية, والإسلام والذي يعتبر في إطار منظومة الفكر الليبرالي المصدر الأساسي في المعاملات التجارية, فلا يمكن في إطار هذه المنظومة أن تكون هناك تجارة دون التعامل بالفائدة (الربا) .

وسنتناول بشيء من الإيجاز رؤية تحليلية للازمة المالية الحالية .

نشأت الأزمة منذ خمس سنوات من خلال بنوك الاستثمار التي تعمل خارج رقابة الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) والتي ركزت بطريقة غير مبررة على الربح غير الطبيعي من خلال الإفراط في الإقراض دون القيام بالحد الأدنى لإدارة مخاطر الائتمان من حيث الاستعلام عن جدارة الائتمانية للعميل أي قدرته على الوفاء بأصل القرض وفوائده .

ومن ثم فقد وصلت فقاعة الرهن العقاري إلى ذروتها قبل الانهيار الكبير والذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة مع عدم قدرة المقترض على السد أصلا ، ومن هنا لم تستطع هذه البنوك لاستردا أموالها فانتزعت من المقترضين الضمانات التي كانت تتمثل في هذه الوحدات السكنية ، فزاد عرض هذه الوحدات مما أدى إلى انخفاض أسعارها وفقا لقانون العرض والطلب ، كما أن هذه الوحدات لم تكن ضامنة لأصل القرض فقط وإنما كانت ضامنة أيضا لإضعاف أضعافه من خلال ما يسمى بالتوريق والذي نعني بها أن البنك المقترض الأول اصدر سندات بقيمة هذه الوحدات وباعها لمؤسسات نقدية أخرى بسعر الفائدة اقل مما سيحصل عليه ، وهذه البنوك التي اشترت السندات باعتها بدورها لبنوك أخرى وهذا إلى أكثر من 10 مرات (دورات) وقد مثل

هذا استثمارا وهميا لا يرتبط بأصول حقيقية وبالتالي فانه عندما حدث الانهيار استمرت توابعه في المؤسسات النقدية المختلفة داخل الاقتصاد الأمريكي وخارجه في باقية دول العالم وفي مقدمتها دول أوروبا وآسيا .

والدليل على عدم مسؤولية هذه التصرفات المالية أنها كانت تتم خارج رقابة البنوك المركزية أو ما يسمى بالعمليات المصرفية خارج الرقابة والتي قدرت من قبل بنك التسويات الدولية بـــ: 600 تريليون $ بينما الجزء من المعاملات المصرفية التي يخضع لرقابة البنوك المركزية لا تزيد قيمته عن 150 تريليون $[16]، ولعل من أفضل من نجوا مؤخرا في تقديم صورة مبسطة يقدر الإنسان العادي على فهمها الباحث الفرنسي الشاب طوماس غيلوني ، وفق غيلوني فان ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو فكيف ذلك ؟ تخيلوا أن هناك صفين من الدومينو تم وضعها إلى جانب بعضها البعض ، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفها , والصفان الأوليان يقعان وكردة فعل تتابعي يسقط البقية. [17]

أزمة الرهن العقاري : هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على فتح قروض عالية المخاطر وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي[18].

ويكن تلخيص أهم بنود هذه الأزمة فيما يلي:

1- شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية مابين 2001 - 2006 البنوك وشركات الاستثمار على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر وهو منح مقترضين القروض بدون ضمانات وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى والهدف هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح.

2- توسعت المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات عن سبعمائة مليار دولار .

3- أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في انخفاض أسعار المنازل وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية .

4- ظهرت بوادر الأزمة على السطح بشكل جلي مع بداية 2007 وذلك مع تزايد ظاهرة استيلاء المقترضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.

5- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليون دولار.

6- زاد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة بـــ: 75% عام 2007 حيث بلغ عددها 2.2 مليون منزل وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها.

7- ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والإفراد الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهدد بحدوث كساد .

8- أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارتين الآسيوية و الأوروبية لتتطور إلى أزمة اكبر باتت تعرف للازمة المالية العالمية .

المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية :

من منطلق الملاحظة والاستقراء وتتبعا لسلسلة الأحداث المالية التي حدثت ابتداء من أمريكا ثم بقية قارات العالم (أوروبا- أسيا- أمريكا اللاتينية.فان الأزمة المالية العالمية ليست مجرد سحابة صيف عابرة بل هي مرحلة حتمية لم يفاجأ المراقبون الماليون و الاقتصاديون المتبعون لسير العملية المالية ، حيث جاءت هذه الإجراءات كالأتي :

- **فيفري2007**: الولايات المتحدة الأمريكية تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري مما أدى إلى أول عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة .
- **جويلية 2007** : مصرف الاستثمار الأمريكي BEAR STEARNS أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.
- **أوت 2007**: البنك المركزي الأوروبي يضخ 8.94 مليار أورو من السيولة, والخزينة الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري .
- **سبتمبر 2007** : بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف NORTHERe RUCK لتجنبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه .
- **أكتوبر 2007** : مصرف (يو, بي، س) السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـــ: 4 مليار فرنك .

- **22 جانفي 2008** : الخزينة الفدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى 3.50% وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بعد استثنائي .
- **مارس 2008** : الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول أنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار إلى مجموعة من البنوك الكبرى.
- **مارس 2008**: العملاق المصرفي الأمريكيJP MORGAN CHASE يعلن شراءه لمصرف BEAR STERNS الذي يعاني من صعوبات ، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية .
- **جويلية 2008** : الضغط يشتد على مؤسستي FREDDIE Mac و FANNIE mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية والخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري
- **سبتمبر 2008** : وزارة الخزانة الأمريكية تصنع المجموعتين العملاقتين في مجال التسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك وفاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود200 مليار دولار .
- **15 سبتمبر2008** : إفلاس بنك الأعمال (ليمان براذرز) وإعلان احد ابرز المصارف الأمريكية وهو (بنك أوف أمريكا) شراء بنك آخر للإعمال في (وول ستريت) وهو بنك (ميريل لينش) .
- **16 سبتمبر 2008** : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع اكبر مجموعة تامين في العالم (أي آي جي) (A I G) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها .
- **17 سبتمبر 2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، تكشف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- **18 سبتمبر 2008** : البنك البريطاني (لويد تي أس بي) يشتري منافسه ــ اتش بي أو أس) المهدد بالإفلاس .
- السلطات الأمريكية تعلن إنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع .

-**19 سبتمبر 2008** :الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى (التحرك فورا) بشان خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية .

- **23 سبتمبر 2008** : الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال خطة الإنقاذ الأمريكي.

- **26 سبتمبر 2008** :انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها, وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشتري بنك (جي بي مورغان) منافسة (واشنطن ميوتشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية .

- **28سبتمبر 2008** : خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس, وفي أوروبا يجري تقويم (فورتيس) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا الوكسمبورغ, وفي بريطانيا يجري تقويم(براد فور وبينغلي).

- **29سبتمبر 2008**: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وانهيار (وول ستريت).

إعلان بنك (سيتي غروب)الأمريكي شراء منافسه (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفدرالية.

الأول من اكتوبر2008: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة[19].

أسباب الأزمة:

من الإجحاف حصر هذه الأزمة وتقزيمها في أزمة مالية فقط والحقيقة المنصفة هي اعتبار هذه الأزمة أزمة فكرية تضرب بقوة المنظومة الفكرية الفلسفية للنظام الرأسمالي الغربي خصوصا, هذا النظام الذي هو الآن محل جدل كبير بل شك أكبر يرقى إلى درجات اليقين انه يحمل بذور فنائه بين طياته كما نبه إلى ذلك الكثير من دهاقنة الاقتصاد الغربي منذ أزمة 1929 حيث اعترف بهذه الحقيقة الاقتصادي البريطاني كينز حينما وضع خطة لإنقاذ الاقتصاد الغربي من أزمة الكساد الكبير من أهم بنودها تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر, و ضرورة تدخل الدولة في إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي, وهذا ما ينادي به أيضا الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس إلي" حيث قال :"إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"، وكما قال العديد كذلك من رجال الاقتصاد الثقاة, إلا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه[20].

إذن فالأسباب التي كانت وراء هذه الأزمة وحسب رأي الكثير من المحليين ترجع إلى نوعين من الأسباب: أسباب رئيسية أو إستراتيجية (بعيدة) هامة, وأسباب تقنية أو فنية(قريبة).

الصنف الأول : **الأسباب الإستراتيجية:** وتمس جوهر النظام الفكري الرأسمالي من جميع مناحيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, وهي مكمن داء النظام الرأسمالي, وسبب تكرار هذه الأزمات التي يتعرض لها من حين إلى آخر, هذه الأسباب أصلها الإعراض عن منهج الله تعالى كليا مصداقا لقوله تعالى : (ومن اعرض عن ذكري فانه له معيشة ضنكا و نحشره يوم القيامة أعمى)[21] ، وقوله تعالى :(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير).[22]

أ- الربـــــــــا : وفقا للمقولة التي أطلقها دهاقنة النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي فحواها انه: "لا اقتصاد بلا بنوك ولا بنوك بلا فوائد", وقد اتفقت جميع الشرائع السماوية قبل أن ينالها التحريف مع الشريعة الإسلامية وبعض النظم الوضعية على تحريم الربا بكافة صوره وأشكاله.

* ففي **اليهودية** ورد في سفر التثنية ، الإصحاح الثالث والعشرين "لا تقرض أخاك الإسرائيلي ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض ربا",[23] وفي نفس الإصحاح "للأجنبي تقرض ربا، ولكن لأخيك لا تقرض ربا لكي يبارك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك".[24]

* وفي **النصرانية** "إن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم بأي فضل لكم ؟ فان الخطاة أيضا يقرضون الخطاة ، لكي يستردوا منهم المثل، بل أحبوا أعدائهم وأحسنوا واقرضوا وانتم لا ترجون شيئا فيكون أجركم عظيما".[25]

* أما **الإسلام** فالنصوص كثيرة سواء من الكتاب أو السنة النبوية المطهرة التي تحرم التعامل بالربا تحريما صريحا لا لبس فيه.

- فنصوص الكتاب الكريم كقوله تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فؤلئك أصحاب النار هم فيها خالدون * يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم)[26]

وقوله تعالى : (يأيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين* فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون). (27)

فهذه الأزمة هي من الحروب التي توعدها الذين استباحوا الربا .

- أما السنة النبوية المطهرة فعن أبي هريرة رضي الله أن رسول اله صلى الله عليه وسلم قال: (اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله ، والسحر, وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق, واكل مال اليتيم ، واكل الربا ، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المغافلات المؤمنات). (28) وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه) (29) .

- وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :(إن الربا وان كثر فعاقبته إلى قل) (30).

- 2- مشتقات الربا :

أ- **التعامل بنظام التجارة في الديون:** (31) حيث تؤدي هذه التجارة إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء حقيقي وهذا يؤدي إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية, حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع (الكالي بالكالي) (32). أي بيع الدين بالدين.

ب- نظـــام جدولـــة الديـــون (33): حيث يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون في الجاهلية يتعاملون حيث يقولون للمدين: (إما أن تقضي وإما أن تربي). (34)

ج- التعامـــل بنظـــام المشتقـــات الماليـــة(24).

والمشتقات المالية : هي عقود معاوضة تهدف إلى تبادل المخاطر ومن أشهر صورها: - **المستقبليات (FUTURES)**: وهي عقود معاوضة مع تأجيل البدلين مثل التعاقد على مبادلة دولار مقابل اورو في تاريخ مؤجل بعد ستة أشهر مثلا .

- **الاختيارات (option)**: وهي عقود خيار يقوم فيها الطرف الراغب في الخيار بدفع رسوم معينة مقابل حق شراء أسهم أو سلع محددة في تاريخ محدد, والهدف من هذه العقود هو نقل المخاطر من طرف إلى أخر .

د – البيع على المكشوف: وهو بيع لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض السعر فان انخفض السعر قام المتاجرون بشراء الأسهم التي باعوها وإعادتها إلى مالكها .

هـ – التعامل بالهامش : وصورته أن يرغب شخص في شراء عدد من الأسهم أو السندات بما يملك فيتيح له السمسار أن يشتري ما يرغب في شرائه على أن يدفع نسبة معينة أما باقي الثمن فيعتبر قرضا يدفعه السمسار للمشتري على أن يتقاضى عليه فائدة محددة.

ب) أسباب أخلاقية: من الأسباب الأساسية والجوهرية والتي تمس الجانب الفلسفي والفكري للنظام الاقتصادي الرأسمالي والتي ساهمت إلى حد كبير لحدوث هذه الأزمة ومثيلاتها من قبل هو السقوط الأخلاقي حيث تميز التعامل المالي بعوامل ثلاثة تلتف كلها حول ماهية الربح والكسب، فالربح الرأسمالي في مفهومه الممارس بعيدا عن تعقيدات المدارس الفكرية تحمله ثلاثية جهنمية، فهو ربح شخصي، وربح عاجل، وربح وافر في إطار تنافسي غير سليم، تتداخل فيه عوامل احتكار المعلومة والسلعة، وممارسات التلفيق والتغرير في كثير من الوجوه.

إن الأخلاق والأبعاد الروحية ليست إطارا أو ديكورا للاقتصاد ولا حالة استثنائية بل هي الأصل في العملية الاقتصادية (25).

ويمكن الإشارة إلى بعض السلوكيات أللأخلاقية التي تتعامل بها المؤسسات المالية الغربية مع الأفراد أو المجموعات أو الدول:

- الطغيان والجشع في كسب المال والاستحواذ عليه بكافة السبل والوسائل اعتمادا على المبدأ الميكيافيلي "الغاية تبرر الوسيلة" والمبدأ الاقتصادي الرأسمالي"دعه يعمل دعه يمر" وهي سبل ووسائل محرمة شرعا ومنهي عنها.
- الكذب والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة.
- عدم الوضوح في التعامل وغياب الشفافية.
- الاحتيالات وغياب الحقائق والموضوعية.
- الجهالة والتدليس والاحتكار وإقامة التكتلت(26).
- الظلم والطغيان المسلط على رقاب الفقراء في دول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة: إهدار الأموال, وتشريد الموظفين والعمال, زيادة معدلات البطالة, طرد الناس من منازلهم, إفلاس البنوك والشركات وانهيار البورصات وزيادة بؤس الفقراء والمساكين ومن في حكمهم.

الصنف الثاني: الأسباب الفنية أو التقنية للأزمة.

1. تطور النظام المصرفي بلا قيود فالوديعة الواحدة يختلف عليها المصرف طلبا مركبا (إقراض، اعتمادات مصرفية للعملاء، أسهم، سندات) ولذلك فإن حدوث أي رجة نتيجة إشاعات أو كوارث، توقعات,تحدث أزمة مركبة يصعب تجاوزها (27).
2. تخلي النظام النقدي عن النظام الغطاء الذهبي أو الفضي للعملة واستبداله بالدولار وهذا أحدث تضخما من خلال سك النقود.
3. أن البنك المركزي تخلى عن دوره كبنك مركزي في مواجهة جادة للنظام المصرفي، واكتفى باستخدام سعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادي بصفة عامة(28).
4. إدارة النظام المصرفي بصفة عامة تتلخص في كفاءة إدارة السياسات المصرفية وهي إدارة السيولة والربحية، وإدارة مخاطر الائتمان، وإدارة كفاية رأي المال، والسبب الرئيسي للأزمة في هذا الإطار تتمثل في أن وحدات الجهاز المصرفي العالمي لم تتقيد بهذه السياسات بشكل كافي وذلك لأنها ركزت على الربح السريع والضخم عن طريق الإقراض غير المسئول وغير المنضبط.
5. استنفاذ الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنوك التجارية في غياب رقابة فاعلة للبنك المركزي(29).
6. تجاوز البنوك التجارية اختصاصاتها الأصلية كوسيط بين المدخر المستثمر، وأصبحت مستثمرا خالصا، تمارس عملية المضاربة.
7. العجز في الميزان التجاري وهذا يعود إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الداخلي(30).
8. عجز في الميزانية الحكومية للولايات المتحدة والذي بلغ (410) مليار دولار في 2009.
9. تزايد أعباء المديونية التي ارتفعت من 4.3 مليون دولار عام 1990 إلى 8.9 مليار دولار عام 2008.

الهوامـــش:

1- محمد أ سد، الإ سلام على مفترق الطرق، الطبعة الـ ساد سة، بيروت، دار العلم للملايين، 1965، ص: 41.

2- نفس المرجع، ص: 40

3- ابن منظور ، لسان العرب المجلد 12،دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، 1995، ص : 16.

4- نفس المرجع ، المجلد 3، ص : 353 .

5- أبو جعفر احمد بن نصـــر الداوودي، كتاب الأموال، تحقيق مركز الدراســـات الفقهية والاقتصادية الطبعة الثانية، دار السلام ، القاهرة، 1427 هـــ - 2006، ص : 401.

6- سورة فاطر، الآية : 32.

7- محمد بن محمد الغزي، الإتقان ، الجزء الثاني، تحقيق: خليل محمد العربي ، الطبعة الأولى الفاروق الحديثة ، القاهرة ، 1415، ص: 241 .

8- عبد الباري محمد الطاهر ، عبد العزيز علي مرزوق ، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج ، موقع الكتروني - www.man shawi.com تاريخ الاستعمال : 2009/03/11.

9- نفس المرجع، ص:01

10- فلاح شـــفيع، النشـــاط التربوي والأزمات المالية ، ص : 01.الموقع : www.Alfayhaa.tv , تاريخ الاستعمال: 12 /2009/07.

11- إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدوليـــــــــــــــة, (1من 3) الموقع www.arabranewal.org , تاريخ الاستعمال: 2009/03/11

12- عبد الباري محمد الطاهر ، وعبد العزيز علي مرزوق ، مرجع سابق.

13- حاتم أبو زيد عبد الراضـــي حســـنين ,الأزمة المالية المفهوم و الأســـباب . http://pathways.Cu.edu, تاريخ الاستخدام: 15/03/ 2009 (ص: 03)

14- نفس المرجع، ص:4.

15- د/ عبد الله شحاتة، الأزمة الاقتصادية ، المفهوم و الأسباب، .www.piedegypt/ Org

16- سينغ كافليجت : عولمة المال، ترجمة رياض حسين، الطبعة الأولى،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2001، ص: 77.

17- د/ رشاد عبده، دروس غير مستفادة من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، الشرق القطرية،بتاريخ:05-02-2009، ص:1-2 www.alachdemyh.com

18 – حوار أجري مع الخبير في الاقتصاد الإسلامي،-. عبد الحميد الغزالي أجرته معه جريدة " سويس انفو" بتاريخ: 29- 10-2008، أجرى الحوار بالقاهرة همام سرحان www.swissinfo .org.

19- تحليل مبسط: كيف حدثت الأزمة المالية؟ومتى تستقر؟ نتدى المتابعة الحظية الموقعhttp://www.aljazera.net .

20- أزمة الرهن العقاري http://www.aljazera.net تاريخ الاستخدام: 17-03-2009

21- عبد الرحمن معزيز، في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية، الاقتصاد الإسلامي قادر على مواجهة التحديات. الموقع:.www.badlah.com تاريخ الاستخدام 2009/03/28

22- دالية أبو الغيظ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، الموقع: www.groups.google.com

23- طه الآية : 124.

24 – سورة الملك، الآية: 14.

25- الإمام محمد أبو زهرة ، بحوث في الربا ، دار الفكر ، القاهرة ، ص : 03

26- نفس المرجع ص : 03

27- محمد الشرافي, الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية و شرعية. تاريخ الاستعمال: 29-06-2009 . WWW. JPS – DIR .COM

28- الاقتصاد عندما يكون إسلاميا، www.ikhwan.com

29- حسين شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية،ص: 03،تاريخ الاستخدام: 11-03-2009، www.darelmashora.com

30- محمد مهدي إبراهيم وآخرون، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها،ص: 02.- تاريخ الاستخدام: 11 -03 -2009www.greenbookstudiens.com

31- عبد الحميد الغزالي، بعض حقائق الأزمة المالية العالمية، www.ikhwanonline.com

32- مهدي صالح إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص: 02.

33- نفس المرجع، ص: 01.

*** المراجـــــع:**

1- القران الكريم.

2- ابن منظور، لسان العرب المجلد 12، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1995 .

3- أبو جعفر احمد بن نصـــر الداوودي، كتاب الأموال، تحقيق مركز الدراســـات الفقهية والاقتصادية, الطبعة الثانية، دار السلام ، القاهرة، 1427 هـــ - 2006.

4- محمد بن محمد الغزي، الإتقان، الجزء الثاني، تحقيق: خليل محمد العربي، الطبعة الأولى, الفاروق الحديثة ، القاهرة ، 1415.

5- سينغ كافليجت : عولمة المال، ترجمة رياض حسين، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2001.

6- الإمام محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر، القاهرة.

7- الإمام مسلم ، صحيح مسلم, الجزء الأول ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت بدون تاريخ طبعة.

8- الحاكم النيسابوري, المستدرك على الصحيحين ، الجزء الثاني ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا, الطبقة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1411 هـــ -1990.

9- الإمام القرطبي ، الجامع لأحكام القران ، الجزء الثالث ، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني ، الطبعة الثانية ، دار الشعب ، القاهرة ، 1372 هـــ.

10- الجرجاني، الكامل في ضعاف الرجال، الجزء السادس، تحقيق :يحي مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1409هـــ - 1988.

11- الإمام مالك، الموطأ، الجزء الثاني، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.

12- أبو يعلى القزويني، الإر شاد,الجزء الأول، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ .

13- الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام احمد، الجزء الأول، مؤسسة قرطبة، مصر.

14- محمد أ سد, الإ سلام على مفترق الطرق, ، الطبعة السادسة، بيروت، دار العلم للملايين، 1965 .

* **المواقع الالكترونية.**

1- عبد الباري محمد الطاهر ، عبد العزيز علي مرزوق ، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج ، موقع الكتروني www.man shawi.com تاريخ الاستعمال : 2009/03/11

2- فلاح شفيع، النشاط التربوي والأزمات المالية ، ص : 01.الموقع : Alfayhaa.tv. www, تاريخ الاستخدام: 2009/07/12

3- إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية, (1من 3) الموقع www.arabranewal. org 2009 /03/11

4- حاتم أبو زيد عبد الراضي حسنين ,الأزمة المالية المفهوم و الأسباب . http://pathways.Cu.edu تاريخ الاستخدام 2009 /03/15 .

5- عبد الله شحاتة، الأزمة الاقتصادية ، المفهوم ، والأسباب، www.piedegypt. Org

6- رشاد عبده، دروس غير مستفادة من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية،الشرق القطرية، بتاريخ:2009-02-05، www.alachdemyh.com

7- حوار أجري مع الخبير في الاقتصاد الإسلامي،- عبد الحميد الغزالي أجرته معه جريدة " سويس انفو"بتاريخ 29-10-2008، أجرى الحوار بالقاهرة همام سرحان org. www.swissinfo .

8- تحليل مبسط: كيف حدثت الأزمة المالية؟ومتى تستقر؟ منتدى المتابعة الحظية الموقعhttp://www.aljazera.net .

تاريخ الاستخدام: 17-03-2009 www.aljazeera.net

9- أزمة الرهن العقاري, الموقع:

10- عبد الرحمن معزيز،في خ ضم الأزمة الاقت صادية العالمية،الاقت صاد الإ سلامي قادر على مواج هة الت حد يات.الموقع : www.badlah.com. تاريخ الاســـت خدام: 2009/03/28 .

11- دال يا أبو الغيظ، الأز مة ا لمال ية ال عالم ية وأثر ها على ال عالم العربي، الموقع, groups.google.com

12- محمد الشـــرافي الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصـــادية وشـــرعية 29-06-2009 .WWW.JPS- DIR .COM

13- حســـين حســـين شـــحاته، الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المســـتفادة منها، www.darelmashora.com